

روضة الطالبين وعمدة المفتين

فصل الثوب المعين للخياطة إذا تلف ففي انفساخ العقد خلاف سبق الأصح عند الإمام وجماعة لا يفسخ وعن العراقيين والشيخ أبي علي أنه يفسخ لتعلقه بذلك الثوب وبه قطع ابن الحداد وفيما إذا اكرى دواب في الذمة لحمل خمسة أعبد معينين فمات إثنان منهم وحمل ثلاثة فقال له ثلاثة أخماس الكراء وسقط خمسه والصورة فيما إذا تساوت أوزانهم ويشهد له نص الشافعي رضي الله عنه حيث قال إذا نكحها على خياطة ثوب معين فتلف قبل الخياطة لها مهر المثل قال الشيخ أبو علي والخلاف فيما إذا ألزم ذمته خياطة ثوب بعينه أو حمل متاع بعينه أو عبد فإن العقد وإن كان في الذمة فمتعلق بعين الثوب والمتاع أما إذا استأجر دابة بعينها مدة لركوب أو حمل متاع فهلكا فلا يفسخ العقد بل يجوز إبدال الراكب والمتاع بلا خلاف فإن قلنا لا يفسخ فأتى بثوب مثله فذاك وإن لم يأت لعجزه أو امتنع مع القدرة حتى مضت مدة إمكان العمل ففي استقرار الأجرة وجهان قلت أصحهما لا تستقر وإني أعلم فإن قلنا تستقر فللمستأجر فسخ العقد على الأصح لأنه ربما لا يجد ثوبا آخر أو لا يريد قطعه فرع موت الصبي المعين للتعليم كتلف الثوب المعين للخياطة وكذا الصبي المعين للإرضاع إن لم يكن فإن كان ولدها فخلاف مرتب وأولى بالانفساخ